للنكر وقوله ٭ يبكي على زيد ولا زيد مثله ٭ تأول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العلم
بأن جعل الاسم واقعا على مسماه وعلى كل من اشبهه فصار نكرة لعمومه او تقدير مثل واما قولهم
لا ابا لك ولا اخا لك ولا يدي لك ولا غلامي لك ٭ وقال اهدموا بيتك لا ابا لكا ٭ وزعموا
انك لا اخا لكا ٭ وقال لا تغنيني بما اشابه غيرت ٭ فلا يدري لامري ولا بنا قدرا ٭ ففيه
اقوال الاول وعليه الجمهور انها اسماء مضافة الى المجرور باللام واللام زائدة لانه
تنداد بها ولا تعلق والخبر محذوف والاضافة غير محضة كهي في مثلك وغيرك لانه
يقصد نفي ابوة او اخوة معين فلم تحمل على معرفته وزيدت اللام تحسينا للفظ لئلا يدخل
لا على ما ظاهره التعريف الثاني انها اسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة
المضاف في الاعراب والمجرور باللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر
محذوف وعليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك قال لانها لو كانت مضافة
لكانت الاضافة محضة اذ ليس صفة عاملة فيلزم التعريف وقد تقدم انحصارها في المحضة
في الصفة الثالث انها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه
الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة وانما اخرته لسلامته من التاويل ومن الزيادة
والحذف وكلها خلاف الاصل وكان القياس في هذه الالفاظ لا اب لك ولا اخ لك
ولا يدين لك قال ٭ ابي الاسلام لا اب لي سواه ٭ وقال ٭ تامل فلا عينين لك ...
الا انه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفته القياس ولم يرد في غير ضرورة الا مع اللام
وقد يجي في نهاية الضرورة قال ٭ ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني ٭
ولا يجوز ايضا في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف او مجرور اخر نحو لا ابا اليوم
لك ولا يدي بها لك وجوزه يونس في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال ابو حيان
الذي في كتاب سيبويه ان يونس يفرق في الفصل بالظرف بين الناقص والتام فيجيز
بالاول دون الثاني ورده سيبويه بانه لا يجوزه في واحد منهما بين ان واسمها ولا في باب
كان فلا يجوز ان عندك زيدا اخيهم وان اليوم زيدا مسافر وكذا في كان فلا ذا اعترف
بين الناقص والتام واجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا ابا فاعلم لك الشرط
الرابع ان لا يفصل بينها والنكرة بشيء فان فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة ان
نحو لا فيها غول وجوز الرماني بقاء النصب حكي لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشية
زائرا واجيب بان الاسم في الاولى محذوف اي لا احد ورجلا تمييز والثاني
على معنى لا اري الشرط الخامس ان تكون النكرة غير معمولة لغيرها بخلاف نحو جيت
بلا زاد فان النكرة فيه معمولة للباء ونحو لا مرحبا بهم فانها فيه معمولة لفعل مقدر
فاذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن انما تظهر نصب الاسم اذا كان
مضافا نحو لا صاحب كرم ممقوت او شبيها بان تكون عاملة فيما بعدها عمل الفعل نحو لا طالعا
جبلا حاضر ولا ذا عيبا في البشر محمود فان كان نكرة مفردة اي غير مضاف ولا شبيه به
بنيت على ما هذا مذهب اكثر البصريين واختلف في موجب البنا فقيل تضمنه معنى
من كان قايلا قال هل من رجل في الدار فقال مجيبه لا رجل في الدار فانها في جواب عام فينبغي

ان

ان يكون جوابا لسؤال عام ولذلك صرح بمن في بعض المواضع قال ٭ الا لا من سبيل الى
هند ٭ وصححه ابن عصفور ورد بان المتضمن معنى من هو لا لا الاسم وقيل لتركيبها تركيب
خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن الضائع ونقل عن سيبويه وقيل لتضمنه
معنى اللام الاستغراقية ورد بانه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته امس
الدابر وذهب الجرمي والزجاج والسيرافي والرماني الى ان المفرد معها معرب ايضا
وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء ورد بان حذفه من النكرة المطولة كان اولى وبانه لم
يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف او اضافة او وصف العلم بابن او ملاقاة ساكن
او وقف او بناء وهذا ليس واحدا مما قبل البناء فتعين البناء وذهب المبرد الى ان
المثنى والجمع على حده معربان مطلقا لانه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء اخر بل ولا وجد
في كلام العرب مثنى وجمع مبنيات ونقض بانه قيل ببنائهما في النداء فكذا هنا وعلى
الاول يبنى مدخولها على ما ينصب به فالمفرد وجمع التكسير على الفتح نحو لا رجل
ولا رجال وفي الياء والمثنى والجمع على الياء كقوله ٭ تعز فلا الفين بالعيش متعا ٭
وقوله ٭ ارى الربع لا اهلين في عرصاته ٭ وقوله ٭ يحشر الناس لا بنين
ولا اباء ٭ الا وقد عمتهم شوون ٭ واما جمع المؤنث السالم ففيه اقوال احدها
بناؤه على الكسر لانه علامة نصبه الثاني وجوب بنائه على الفتح وعليه
المازني والفارسي الثالث جواز الامرين وهو الصحيح للسماع فقد روي
بالوجهين قوله ٭ ولا لذات للشيب ٭ وقوله ٭ كما سابغات ولا جياد سابلة ٭
قال ابو حيان وفرع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل
فمن قال انها حركة اعراب اوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء اوجب الفتح
للتركيب كخمسة عشر اذ الحركة ليست للذات خاصة انما هي للذات ولا ومن جوز
الوجهين راعى الامرين ثم اذا بني على الفتح جوازا او وجوبا فلا ينون كما هو ظاهر
وان بني على الكسر فقيل لا ينون وعليه الاكثرون كما لا ينون في النداء نحو يا مسلمات
وبه ورد البيت السابق وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف لان التنوين
فيه كالنون في الجمع فيثبت كما يثبت في لا مسلمين لك فان اضيف لفظا او تقديرا اعرب
بالحروف او قطعا نحو لا مسلمات زيد لك او لا مسلمات لك ومنع التركيب فالبناء حول
على لا نحو بلا زاد وسمع جيت بلا شيء بالفتح وهو نادر والاجماع على ان لا هي الرافعة
للخبر عند عدم التركيب واما في التركيب فكذلك عند الاخفش والمازني والمبرد
والسيرافي وجماعة وصححه ابن مالك اجراء لها مجرى ان وقيل انها لم تعمل فيه شيئا بل هي
مع النكرة في موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر المبتدا وصححه ابو حيان وعزاه
لسيبويه واستدل بجواز الاتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف ان وذهب
بعضهم الى انها لم تعمل في الاسم ايضا شيئا حالة التركيب لانها صارت منه بمنزلة الجزء
وجزء الكلمة لا يعمل فيها وفي تنزيه المتن مسائل الاولى يجب تنكير خبر لا لان اسمها نكرة
فلا يخبر عنها بمعرفة وتاخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفا او مجرورا لضعفها فلا يجوز الفصل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1